اقتصاد

خميس لـ«الوطن»: زيادة الرواتب ممكنة لكن الأهم تطوير الإنتاج لتحسين الدخل

رئيس الحكومة يطمئن «الشعب»: مخازين الدولة كافية بما يجنب البلاد أي أزمات

لم نصرف دولاراً واحداً منذ عام بينما صرفت الحكومة السابقة ١٤ مليار دولار من الاحتياطي في ٣ سنوات

هناء غانم

استأنف مجلس الشعب جلساته أمس بعد توقف لأكثر من شهر ونصف الشهر بين نهاية الدورة العادية الرابعة وبداية الخامسة للدور التشريعي الثاني، وذلك برئاسة نائب رئيس المجلس نجدت أنزور وحضور رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وعدد من الوزراء..

وأكد أنزور في مستهل الجلسة أهمية التعاون والعمل المشترك بين مجلس الشعب والحكومة لمتابعة أحوال المواطنين المعيشية والحياتية للوصول إلى الأهداف المرجوة وهي ضمان العيش الكريم لهم، متوجهاً بالتحية والتقدير لأبطال الجيش العربي السوري لإنجازاتهم وتضحياتهم العظيمة في سبيل دحر الإرهاب على مساحة الوطن.

وخلال الجلسة بدأ بعض النواب مداخلاتهم بمقدمات مطولة تمتدح الحكومة وتشكرها، ماأضطر رئيس الجلسة للتدخل والتذكير بأن المجلس «ليس للمجاملة او الشكر هنا المكان لخدمة المواطن».

نواب يمتدحون الحكومة وأنزور يتدخل: المجلس ليس مكاناً للمجاملة بل لخدمة المواطن

وفيما يخص تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وإمكانية زيادة الرواتب والأجور قال رئيس الحكومة في تصريح خاص لـ«الوطن»: «تمت مناقشة هذا المقترح مع لجنة السياسات الاقتصادية، وتبين أنه من الممكن زيادة الرواتب لكن ما هي النتيجة إذا لم يكن هناك تنمية اقتصادية تسعى في مضمونها إلى تحقيق الموارد؟».

مضيفاً: «من أهم عناوين تفعيل عملية التنمية هو الإنتاج أولاً والمحافظة على استقرار سعر الصرف والقيام بإجراءات تشريعية لإعادة تفعيل الإنتاج الأمر الذي سوف يسهم في تحسين دخل المواطن بشكل ملموس».

وفي معرض رده على تساؤلات النواب بين خميس أن الحكومة السابقة استخدمت خلال السنوات الثلاث /٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥/ ما يقارب ١٤ مليار دولار من الاحتياطي وازدادت معدلات التضخم بنسبة من مئة بالمئة إلى ألف بالمئة، في حين أن الحكومة الحالية «لم تصرف دولاراً واحدا منذ أكثر من عام، وذلك لأسباب إستراتيجية تتعلق بالحفاظ على موارد الدولة» مشيراً إلى تحقيق الثبات في الاقتصاد «ولم يحصل أي تضخم بل تحسن سعر الصرف». مبيناً أن الجميع بات يشهد حالياً الحركة الاقتصادية المتزايدة وحالة النهوض والنمو في القطاعين العام والخاص وذلك بفضل الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري.

وكان خميس قد استهل كلمته تحت قبة «الشعب» بالإشادة بتضحيات الجيش العربي السوري «إنّ ما تسطّره قواتنا المسلحة الباسلة وحلفاؤنا الأوفياء من مكاسب وبطولات عظيمة في دير الزور، وفي ريفي حماة وحمص وعلى كافّة الجبهات، سيذكرها التاريخ الإنسانيّ بعرفانٍ كبيرٍ» فالدماء الطاهرة التي سالت في مواجهة الإرهاب على الأرض السورية أنقذت أرواحاً كثيرةً في مناطق مختلفة من العالم».

وأضافَ خلال خوضه غمار الحديث في السياسة: «آمنت سورية منذ بداية الأزمة بالحلّ السياسي، الذي يجمع السوريين تحت سقف الوطن، ويحمي مصالحهم وحقوقهم، ويصون وحدة أراضيهم واستقلال بلدهم، وانطلاقاً من هذا الإيمان الراسخ لم تدّخرْ جهداً، ولم تفوتْ فرصةً، إلا وحاولتْ استغلالها للخروج من هذه الأزمة وتدعيم بنية الجبهة الداخلية لمواجهة الإرهاب، الذي اتّخذ أوجهاً وأشكالاً كثيرةً». موضحاً أن سورية تجاوبت مع جميع الجهود والمبادرات «التي كان بعضها صادقاً وحريصاً على مصلحة سورية والسوريين كتلك الصادرة عن الدول الصديقة والحليفة، وكان بعضها الآخر ليس أكثر من مظلّة لتمرير الإرهاب وتكريس التطرف وتعميم التفرقة».

منوهاً بأنه اليوم «وبفضل هذا الحرص والمسؤولية العالية والإنجازات الميدانية البطوليّة لقوّاتنا المسلّحة، حقّقتْ اجتماعات أستانا وجنيف تقدماً هامّاً، تأمل منه سورية وقف إراقة الدماء وعودة مؤسسات الدولة إلى جميع مناطق الجمهورية العربية السورية، وسيطرتها على كلّ الموارد والثروات، وإدارة شؤون تلك المناطق تحت السيادة الوطنية السورية، مع اعتبار كلّ وجود أجنبيّ لا يحظى بموافقة الدولة السورية احتلالاً، يحقّ للحكومة السورية مقاومته بكلّ الوسائل المتاحة».

كشف حساب الحكومة

بالانتقال إلى ملف المصالحات الوطنية كشف خميس عن تسوية أوضاع ما يزيد على ١٥ ألف شخص، وضمان عودة آلاف المواطنين إلى منازلهم ومناطقهم، وتحرير مئات المخطوفين، واصفاً نتائج ما تحقق في هذا الملف بالمهمة، سواءً على صعيد إدخال كثيرٍ من المناطق إلى دائرة المصالحة وإنهاء الوجود المسلّح غير الشرعيّ فيها.

وأعلن صراحةً أن «ترميم ما دمّره الإرهاب كاملا ليس بالأمر المتاح حالياً في ضوء الإمكانات المتوفرة والحصار الخارجي الجائر، لكن يمكن القول إن ما تمّ تنفيذه يمثّل خطوةً متقدّمةً على طريق إعادة البناء والإعمار».

تحدث خميس بلغة الأرقام مبيناً تخصيص أكثر من ٧٦ مليار ليرة لإعادة إعمار المناطق المحررة، صرف منها أكثر من ٢٠ مليار ليرة والباقي قيد التحويل، كما تمّ تحويل ٣٩ مليار ليرة من الموازنات المستقلة لدعم مشاريع الوحدات الإدارية.

وفي عرض لما قامت به الحكومة خلال الفترة الماضية، فضّل خميس البدء بالحديث عن معرض دمشق الدولي مستعرضاً أهميته، منوهاً بأن الحكومة تعمل على «إعادة بناء الاقتصاد السوري والتخطيط له، ليس للعودة إلى ما كان عليه قبل الحرب، وإنما لمعالجة الكثير من الاختناقات ونقاط القصور التي كشفتها الأزمة والتخطيط لتجاوزها نحو بناء اقتصاد قادرٍ على حمْل السياسة السورية وعلى صون القرّار السيادي الذي تؤمن به الدولة السورية».

وفسّر المقاربة الحكومية للاقتصاد التي تقوم على «التخطيط لاقتصاد حديث مبني على التشبيك المتوازن والمتناسقّ بين ثلاثة مكونات رئيسيةٍ هي: المكّون المؤسساتي والقطاعي والمكّاني، فمنَ الضروري أن يقوم الاقتصاد على مؤسساتٍ عصريةٍ مرنة وفعالة يعزّزها برنامج الإصلاحَ الإداريّ وعلىً قطاعاتٍ ذات مزايا نسبيةٍ وتنافسيةٍ تضمن الإنتاجية الأكفأ، وأيضاً علىً التخطيطَ المكاني، الذي يستثمر التنوع والغنى الجغرافي بما يسهم في إرساء مقومات التنمية المستدامة التي تصبّ في مصلحة السوريين كلّ السوريين».

مشيراً إلى توفير حوامل الطاقة لدعم العملية الإنتاجية وتحسين الواقع الخدمي للمواطنين والتحضير والاستعداد لإطلاق موجة جديدة من الدبلوماسية الاقتصادية «وقد قامتْ وزارةُ الخارجية بملاءمة هيكلها الإداري للقيام بهذا الدور، وإعادة تفعيل دور مجالس الأعمال السورية المشتركة لتعزيز وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية والدول الأخرى، وتسهيل إجراءات دخول المصدرين ورجال الأعمال السوريين إلى الدول الأخرى لإتمام عمليات التبادل التجاري».

كاشفاً عن تحصيل ما يزيد على ٥٠ مليار ليرة من القروض المتعثّرة «وهو مبلغٌ سيصل إلى ٧٠ ملياراً خلال الأيام القادمة» إضافة إلى تحصيل ما يزيد على ١٣ مليار ليرة عبر إعادة تقييم بدلات استثمارات أملاك الدولةً الممنوحة للقطاع الخاص (أي أن الإجمالي نحو ٨٣ مليار ليرة).

رأى خميس في إطلاق القروض المخصّصة لتمويل العملية الإنتاجية دعماً للاستهلاك والطلب الكليّ لتحريك الدورة الاقتصادية، وفقاً للإمكانات المتوفرة وذلك بعد توقّف استمرّ منذ العام ٢٠١٢، مشيراً إلى أن الحفاظ علىً استقرار سعر الصرف، انعكس استقراراً مقبولاً على مستويات أسعار المواد والسلع في السوق.

لا أزمات.. لا اختناقات

طمأن خميس بأن مخازين الدولة من السلع الرئيسية والإستراتيجية كلّها أصبحت في الحدود الطبيعية والكافية، «الأمر الذي من شأنه تجنيب البلاد أي أزمات أو اختناقات». مشيراً إلى مساعي الحكومة لإعادة ربط آبار النفط وحقول الغاز وشبكات الكهرباء التي تتمّ استعادتها ووضعها في الاستثمار الوطني، بحيث تتمّ الاستفادة منها بشكلٍ سريع، وبما يسهم في تحسّن الواقع الخدمي الطاقّوي من كهرباء ومحروقات، والذي تدعمه جملة مشاريع تنفّذها وزارتا الكهرباء والنفط.

وفي مجال الصحة ذكّر خميس بتقديم خدمات الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين رغم الصعوبات التي أفرزتها العقوبات الخارجية الظالمة والاستهداف المنهج للمنشآت الصحية، حيث تم تقديم خلال النصف الأول من العام الحالي أكثر من ٢٧ مليون خدمة طبية، وبكلفة تتجاوز ٥٦ مليار ليرة، فضلاً عن الاستمرار بتنفيذ المشاريع الاستثمارية والبرامج الصحية في مختلف المحافظات والمناطق.

مائياً، طمأن خميس بتجاوز مسألة إصلاح وتأهيل ما دمر وخرّب، لتشمل توفير المزيد من مصادر المياه الآمنة والقيام بأعمال تأهيلٍ كاملة وشاملة للمصادر القائمة، كتأهيلٍ منشآت نبعً الفيجة بكلفة تقديرية إجمالية حوالي٧ مليارات ليرة، مع الاستمرار بحفر وتجهيز ٣٦ بئراً لزيادة كميات المياه المؤمّنة لمدينة دمشق وريفها حيث تم حتى تاريخه الانتهاء من حفر ٢١ بئراً منها، وكذلك المباشرة بتأهيل منشآت وشبكات مياه حلب المتضررة في الخفسة وسليمان الحلبي وإعادتها للخدمة بكلفة إجمالية نحو ٨ مليارات ليرة، مع الاستمرار بتنّفيذ مشروعات خطة الطوارئ لمدينة حلب بكلفة تقديرية إجمالية نحو ١٣ مليار ليرة.

وتحدث عّن معالجة الملفات المتراكمة في قطاع الإسكان، والمضيّ قدماً في مسار التخطيط الإقليمي المتوازن، مشيراً إلى أنه منذ بداية العام الحالي ولتاريخه «تم تخصيص ١٣٤٩ مسكناً، ومن المتوقع أن يرتفع الرقم ليصل إلى ١٨٤٦ مع نهاية شهر أيلول. كما تمّ فتح باب الاكتتاب على ١١٥٠ مسكناً ادخارياً في ضاحية الفيحاء، والتي تم تخصيص٥٠ بالمئة من هذه المساكن لذوي الشهداء، وتم أيضاً توزيع ٣٧١ مقسماً من المقاسم السكنية في ضاحية الفيحاء».

وبالانتقال إلى قطاع النقل أشار خميس إلى زيادة عدد طائرات مؤسسة الطيران العربية السورية، وتشغيل الرحلات الداخلية والخارجية من وإلى مطار الشهيد باسل الأسد الدولي، والعمل على إعادة تأهيل المطارات الثلاثة في دمشق وحلب واللاذقية، ودراسة إمكانية إقامة مطار جديد في دمشق، وتشغيل قطار الشحن اللاذقية –طرطوس – حمص– وصولاً إلى شنشار، وإصلاح خط القطار ضمن حلب بطول ١٨ كم.

لغة متفائلة

عرض خميس في مجال الطاقة للمشاريع الجديدة، منوهاً بأن تحسن إمدادات الغاز، خاصةً من الإنتاج المحلي الذي وصل إنتاجه إلى ١٣ مليون متر مكعب يومياً، انعكس بشكل إيجابي على قطاع الطاقة بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي، «وقد لمس الجميع ذلك من خلال انخفاض ساعات التقنين». متوقعاً استكمال تحرير آبار دير الزور قريبا وان يتحسن إنتاج البلاد من النفط في الوقت الذي تستمر فيه الفرق الفنية في وزارة النفط بعمليات الحفر الإنتاجي في العديد من المناطق، وخاصةً المنطقة الوسطى، وقد أثمرت تلك الجهود عن إدخال العديد من الآبار الغازية في الإنتاج.

وفي القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني وصلت الدفعة الأولى من الأبقار، والبالغ عددها ١٤٥٠ بقرة، من أصل ١٣ ألف بقرة متعاقد عليها، حيث من المقرر أن تصل كامل الدفعات بحلول منتصف العام القادم، مع الإشارة إلى أن عملية الاستيراد مستمرةٌ حتى ترميم كامل القطيع. كما تم تخصيص ٨ مليارات ليرة لدعم قطاع الدواجن.

وأشار إلى أن المؤسسات والشركات الصناعية العامة بدأت تحقق أرباحاً بعدما عانت من الخسارة طوال السنوات الماضية، «فعلى سبيل المثال تشير أرقام النصف الأول من العام الحالي إلى تحقيق أرباح تجاوزت ملياري ليرة في قطاع الإسمنت، فيما حصدت مؤسسة التبغ أرباحا تجاوزت ٩ مليارات ليرة. وامتد التعافي ليشمل القطاع الصناعي الخاص، حيث شهدت الفترة الماضية إعادة إقلاع المنشآت الصناعية المتضررة تدريجيا من ٦٤٦ إلى ٨٩١ منشأة».

ونوه بأن المؤشرات المالية تدل على حراك استثماري واضح لدى الجهات العامة، إذ بلغ حجم التمويل الاستثماري الممنوح من صندوق الدين العام للجهات العامة لغاية النصف الأول من العام الحالي نحو ٨٤ مليار ليرة، في حين بلغت حصيلة الإيرادات الجارية في النصف الأول من العام الحالي نحو ٢٨٩ مليار ليرة، وهي تتجه نحو مزيد من التحسن في ظل الإعفاءات الضريبية وتعديل الرسوم التي جرت وهدفت إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد السوري.

- ٨٣ مليار ليرة تحصيلات من ملفي القروض المتعثرة وتقييم أملاك الدولة
- ٧٦ مليار ليرة لإعادة إعمار المناطق المحررة
- المواطنون حصلوا على ٢٧ مليون خدمة طبية بكلفة ٥٦ مليار ليرة في ٦ أشهر
- ٢٨٩ مليار ليرة إيرادات جارية في ٦ أشهر

ديب: أهال فوجئوا بفواتير كهرباء وصلت إلى ٨٠٠ ألف ليرة لدى عودتهم إلى منازلهم

نصور: مديرو مكاتب بعض الوزراء أصبحوا وزراء بالوكالة

في معرض مداخلات النواب دعا النائب عدنان سليمان إلى تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وضرورة ضبط الأسعار وتأمين جميع مستلزمات الإنتاج للقطاعين الزراعي والحيواني في الحسكة والتشدد في مكافحة بيع بطاقات الطيران بمبالغ مضاعفة في مكاتب الطيران الخاصة في مدينة القامشلي، كما طالب بإعادة العاملين الذين تم توقيفهم عن العمل بعد أن تم إثبات براءتهم من المحكمة والتعويض للمواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم جراء إرهاب «داعش» والإسراع في ترميم البنى التحتية في المناطق التي أعاد الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إليها في دير الزور.

ودعا النائب معين نصر الجهات المعنية إلى توقيف كل من يتجاوز القانون والأمن والأمان في محافظة السويداء ودعم وتشجيع الاستثمار في المنطقة الصناعية في أم الزيتون وضخ استثمارات حكومية فيها متسائلاً عن سبب عدم تشكيل وزير التربية هزوان الوزر لجنة من ذوي الاختصاص والمشهود لهم وإجراء تقييم دقيق لطمأنة المواطنين على حاضر ومستقبل العملية التربوية وعن إجراء المحاسبة للمقصرين في ظل الاستياء من الأخطاء التي ظهرت في المنهاج التربوي.

وأكدت النائب فيحاء طريفة ضرورة التشدد بمكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضع نظام تحفيز جيد في المؤسسات العامة مطالبة بزيادة الخدمات في مشفى تشرين الجامعي في اللاذقية وصيانة الأجهزة الطبية المعطلة فيها. على حين طالب النائب عهد الكنج بزيادة التعويض للأساتذة والعاملين في الجامعات مع ارتفاع رسوم التسجيل في التعليم المفتوح والافتراضي ووضع نظام خاص لرواتب وتعويضات المعلمين خارج قانون نظام العاملين في الدولة متسائلاً عن سبب ارتفاع أسعار الرسوم التسجيل للطلاب في المدارس الخاصة ووصولها إلى مبلغ مليون ليرة سورية في بعض المدارس.

بدوره طالب النائب أيمن بلال بزيادة الاهتمام بمشروع السكن الشبابي في محافظة طرطوس كما سأل: «من المسؤول عن وضع المنهاج التربوي؟ وهل ستتم محاسبة المقصرين؟» داعياً إلى زيادة أجور ساعات التدريس للمدرسين خارج الملاك وزيادة رواتب العسكريين ورفع جعالة الطعام للعسكريين وتسهيل الإجراءات لمعاملات ذوي الشهداء وجرحى الجيش.

وطالب النائب عبد الكريم باكير بالإسراع بتعويض المواطنين عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم جراء الإرهاب في محافظة حماة وريفها وإعادة تأهيل مطحنة الفداء وزيادة كمية الدقيق للمحافظة وزيادة ساعات ضخ المياه لمنطقة السلمية ومركز صبورة. على حين أكد النواب مها العجيلي وأحمد درويش أهمية الإسراع بتأمين المتطلبات الأساسية وتأهيل البنى التحتية للمناطق التي أعاد الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إليها في ريف الرقة، على حين دعا النائب محمد فواز عباس إلى صيانة الطريق الذي يربط الريف الغربي والشمالي بمدينة حلب والإسراع بتوزيع مخصصات مادة المازوت للمواطنين في جميع المحافظات وتأمين الكهرباء لمدينتي نبل والزهراء في ريف حلب.

ودعت النائب فاطمة خميس إلى الإسراع بإحداث شعب للتجنيد في مراكز الجامعات في المحافظات على حين طالب ماهر موقع زيادة كمية مخصصات المحروقات لمحافظة حلب ووضع تشريعات أو تعليمات تنفيذية تسهل عملية إعادة الإعمار في حلب.

وطالب النائب وليد درويش بزيادة الاهتمام في السياحة الدينية. مؤكداً ضرورة التشدد في قمع ظاهرة انتشار المواد المخدرة والإسراع في تنفيذ مشروعات السكن الشبابي.

ودعا النائب سامر الدبس إلى تخفيض سعر لتر مادة المازوت المخصصة للصناعيين أسوة بالقطاعات الأخرى.

بدورها أشارت النائب فاديا ديب إلى زيارة الوفد الحكومي إلى حمص والتي كانت بمثابة الأمل بالنسبة للأهالي إذ توقعوا الكثير منها «إلا أن الوعود بقيت كما هي والحال بقي على ما هو عليه». منوهةً بأن بعض الأهالي فوجئوا عند عودتهم إلى منازلهم بفواتير كهرباء وصلت إلى ٨٠٠ ألف ليرة.

وتحدثت ديب «وهي نقيب أطباء الأسنان في سورية» عن بعض الممارسات غير المقبولة التي تعوق العمل في هذا القطاع، خاصة ما يتعلق بعمل بعض موظفي الاستعلام الضريبي والجمارك. موضحة لـ«الوطن» أن بعض أطباء الأسنان فوجئوا بدخول موظفين من الاستعلام الضريبي لعياداتهم ومصادرة أجهزة الحاسب دون إذن من النقابات علماً أنها تحتوي على أسرار المرضى وأسئلة للطلاب في الجامعات. إضافة لذلك أكدت أن بعض عناصر الجمارك أيضاً يصادرون مواد من بعض العيادات السنية علماً بأنه لا يحق لهم التدخل في ذلك دون إذن المعنيين في النقابة.

بدوره سلّط النائب فواز نصور الضوء على العديد من القضايا أبرزها أن هناك ضعاف نفوس من القائمين على القطاع العام وبعض التجار وأصحاب مصالح يحاربون القطاع العام. مبيناً أن مديري مكاتب بعض الوزراء أصبحوا وزراء بالوكالة. منتقدا طريقة تعامل بعض الوزراء مع نواب المجلس.

من جانبه استغرب النائب فارس الشهابي اعتبار الأقمشة والغزول مدخلات إنتاج وبالتالي تخفيض رسومها الجمركية إلى النصف في سابقة هي الأولى من نوعها، متسائلاً «لماذا تم تهميش رأي عاصمة الصناعة النسيجية التي تمتلك كل حلقات الإنتاج النسيجي بدءا من الغزول وصناعتها وانتهاء بالألبسة التي لم تكن تعاني من أي مشكلة قبل ذلك؟ ولماذا نستورد أقمشة تركية؟ ولماذا مصر تقوم بحماية الصناعة النسيجية السورية ونحن نعرضها للخطر؟». داعياً الحكومة للإسراع بعقد المؤتمر الثالث للصناعة بحلب وزيارة المنشآت والتأكيد أن تكون الرسوم الجمركية والأسعار الاسترشادية أفضل مما عليه خاصة في مصر.

وفي معرض رده على تساؤلات النواب بيّن خميس أن الحكومة لم تقم منذ أكثر من عام بزيادة أي رسوم تمس المواطن مباشرة. مبيناً أن جهوداً كبيرة تبذل في وزارة التربية فإن عملية تطوير المناهج هي ظاهرة صحيحة، وما شابها من أخطاء يجب ألا تبنى عليها إستراتيجية كاملة.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الصناعي الثالث بين أن الحكومة تقوم بالتحضير لمشروع اقتصادي كبير لصناعة حلب وهناك إجراءات كفوءة لصناعيي وتجار حلب ولكل جغرافية الوطن مشيراً إلى أن الحكومة تولي اهتماماً لتسويق الإنتاج الزراعي وتسهيل كل الصناعات الزراعية التي تستهدف استقطاب محصول الإنتاج الزراعي.

وبالنسبة لملف المخطوفين أكد أن كل مكونات الدولة السورية تبذل اهتماماً وجهوداً كبيرة بشأن هذا الملف وبمتابعة واهتمام من السيد الرئيس بشار الأسد. وبشأن إعادة إعمار حلب وريفها لفت خميس إلى أن هناك لجنة مشكّلة بهذا الشأن تضم أربعة وزراء وهي تعمل بكل ما يتعلق بالمخطط التنظيمي والإجراءات التشريعية وحتى فيما يتعلق بالجانب الثقافي والآثار والمدينة القديمة وذلك وفقاً للأولويات والإمكانات المتاحة.

ولفت إلى أن موضوع السياحة الدينية تمت إحالته إلى اللجنة الاقتصادية لتحقيق البعد التنموي الوطني من خلاله، كما يتم العمل على دراسة بهذا الشأن من وزارة السياحة سيتم عرضها على مجلس الوزراء ليصار إلى عرضها لاحقاً على مجلس الشعب.

أما بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالحضانة ومعاملات ذوي الشهداء فإن الحكومة بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي أحدثت مكاتب لذوي الشهداء على صعيد المناطق والمحافظات وحتى على مستوى مجلس الوزراء لمساعدة ذوي الشهداء وتم توجيه التعليمات لضمان حصولهم على كامل مستحقاتهم. كما شدد على اهتمام الحكومة الكبير بالقطاع العام الذي صمد طوال الأزمة وهي تسعى جاهدة لتشغيل كل معامل الدولة، مشيراً في سياق آخر إلى أن هناك مشروعاً في وزارة الإدارة المحلية يتعلق بالمجالس المحلية لتبديلها وتطويرها.

مطالبات النواب:

- تحسين الوضع المعيشي وضبط الأسعار
- إعادة العمال الموقوفين بعد ثبوت براءتهم إلى العمل
- زيادة تعويضات الأساتذة والعاملين في الجامعات
- محاسبة المقصرين في موضوع المناهج
- الإسراع بإحداث شعب للتجنيد في مراكز الجامعات
- التشدد في قمع ظاهرة انتشار المواد المخدرة
- تخفيض سعر المازوت للصناعيين